

### التطورات في مجال النفط والطاقة

#### نظرة عامة

شهدت سوق النفط في عام 2013 حالة من الاستقرار والتوازن النسبي، رغم التعافي البطيء للاقتصاد العالمي. وقد ارتفعت خلال العام كل من مستويات الطلب على النفط إلى نحو 89.9 مليون برميل يومياً والإمدادات النفطية إلى نحو 90 مليون برميل يومياً. ولأول مرة منذ عام 2009، شهدت الأسعار العالمية للنفط انخفاضاً متواضعاً ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك إلى 105.9 دولار/ برميل، وذلك في ظل الوفرة في الإمدادات التي نتجت بصورة رئيسية عن الزيادة الكبيرة في إمدادات دول خارج أوبك، وبخاصة من أمريكا الشمالية، وبحدود 1.2 مليون ب/ي. وفي المقابل، شهدت إمدادات دول أوبك، ولأول مرة منذ عام 2009، انخفاضاً لتصل إلى 36 مليون ب/ي خلال العام. كما تأثرت الأسعار وبتجاهات متفاوتة بعوامل عديدة منها ما له علاقة بأساسيات السوق، بالإضافة إلى عوامل أخرى من أهمها الأوضاع الجيوسياسية، وحالات عدم الاستقرار في بعض المناطق العربية. هذا وقد تحققت في عام 2013 زيادة بسيطة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة للنفط بنسبة 0.9 في المائة، كما شهدت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي ارتفاعاً بنسبة 1.9 في المائة.

وقد حققت الدول العربية خلال العام ستة وثلاثين اكتشافاً نفطياً واثني عشر اكتشافاً للغاز، وانخفضت حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطي المؤكد من النفط إلى 55.8 في المائة. كما تراجع حصة قليلاً إلى 27.3 في المائة من إجمالي الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي خلال العام. وانخفض أيضاً إنتاج النفط الخام للدول العربية ليشكل 30.3 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي خلال عام 2013. هذا بينما، ارتفعت حصتها من كميات الغاز المسوق إلى 17.2 في المائة من الإجمالي العالمي خلال عام 2012.

ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2013 بمعدل 4.9 في المائة ليصل إلى 14.1 مليون برميل مكافئ نفط/يوم (مليون ب م ن ي). وظل النفط والغاز المصدران الأساسيان اللذان تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما مجتمعة 98.5 في المائة من إجمالي مصادر الطاقة. وشهدت المعدلات السنوية لأسعار غالبية نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية خلال عام 2013 انخفاضاً في مستوياتها ولأول مرة منذ عام 2009، وقد انعكس ذلك بمجملة على إجمالي قيمة الصادرات النفطية للدول العربية والتي انخفضت بنسبة 6 في المائة خلال العام.

## الاستكشافات والاحتياطيات البترولية

احتل التنقيب عن النفط والغاز في المناطق المغمورة العميقة مكاناً بارزاً خلال عام 2013، ويبدو أن الجهود باتت تتركز على عمليات الاستكشاف للتجمعات البترولية المدفونة على أعماق تزيد في بعض الأحيان عن 4500 م. وباستثناء الولايات المتحدة، فإن عدد الأحواض الترسيبية الحاملة للنفط والغاز يناهز سبعة وثمانين حوضاً معروفة في العالم، بينما تحتوي أمريكا الشمالية على عدد كبير من الاكتشافات البترولية العميقة. وتعتبر أحواض خليج المكسيك، والجزيرة العربية، وشرق فنزويلا أكثر هذه الأحواض غنى، حيث تحتوي مجتمعة على قرابة نصف الاحتياطي العالمي المؤكد والمحتمل.

تحقق خلال العام العديد من الاكتشافات الجديدة من النفط والغاز في العالم وصلت الى 81 اكتشافاً نفطياً و 38 اكتشافاً للغاز، لكنه بالمقابل عانت بعض دول العالم من انخفاض في احتياطياتها بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لمكانها البترولية. وبالنتيجة، تم تسجيل زيادة بسيطة في مستويات الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط، كما ارتفعت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز خلال العام.

## النشاط الاستكشافي والتطويري

شهد عام 2013 استمراراً لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما نتج عنه تذبذب الإنتاج أو تراجعها في بعض تلك الدول. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهد عام 2013 نشاطاً واضحاً لأعمال التنقيب والتطوير في المغمورة وعلى اليابسة، ومنها على سبيل المثال:

في الإمارات العربية المتحدة، حصلت شركة Petrofac Emirates (شركة مشتركة بين Petrofac البريطانية، ومبادلة الإماراتية) على عقد بقيمة 3.7 مليار دولار لتطوير حقل زاكوم العلوي في أبو ظبي، ومن المقرر أن تنشئ الشركة ائتلاًفاً مع شركة (دايو للهندسة البحرية وبناء السفن) للتعاون في تطوير الحقل. وفي تونس، سجلت الشركة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP) تطوراً ملحوظاً في النشاطات الاستكشافية في عام 2013، حيث حفرت خمسة عشر بئراً مقارنة بأحد عشر بئراً في عام 2012. وفي الجزائر، حصلت شركة Petrofac في مطلع عام 2013 على عقد مدته 3 سنوات لتطوير إنتاج الهيدروكربونات من عين صالح وعين أميناس. كما وقعت مجموعة توات غاز عقداً بقيمة 1 مليار دولار مع شركة Tecnicas Reunidas لتطوير حقل توات الغازي في ولاية إدرار جنوب غرب الجزائر. وفي السعودية، منحت شركة أرامكو السعودية عقداً لشركة Larsen and Toubro للهندسة والإنشاءات، لبناء تسهيلات مختلفة تتضمن محطة معالجة للغاز ضمن عمليات تطوير حقل مدين الغازي في تبوك، حيث تعتمز أرامكو توسيع طاقتها الإنتاجية من الغاز لتلبية الطلب المحلي المتنامي، وسوف يتم استخدام الغاز من الحقل في تشغيل محطات توليد الكهرباء. وفي قطر، وقعت شركة قطر للبترول على عقدين مع شركة الخليج العالمية للحفر لتمديد استخدام منصتي الحفر الدوحة والزيارة. ويتضمن كل عقد فترة تمديد لخمس سنوات تنتهي في عام 2018. وقد بلغت

قيمة العقدین 1.7 مليار ريال قطري، أي ما يعادل حوالي 467 مليون دولار. وفي الكويت، حصلت شركة Terra Energy & Resource Technologies على عقد خدمة من شركة نفط الكويت، تقوم بموجبه بتوظيف تقنياتها في التنقيب ضمن مساحة 200 كم مربع جنوب وشمال حقل الرتقة، خلال أربعة أشهر من تاريخ العقد. وفي الأردن، أعلنت سلطة المصادر الطبيعية الأردنية عن إطلاق طرح عروض للوصول إلى اتفاقية مشاركة بالإنتاج في قاطع (جنوب الأردن) الذي تبلغ مساحته 10416 كم<sup>2</sup>. وفي لبنان، باشرت شركة Spectrum في النصف الأول من عام 2013 بإجراء مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد قبالة السواحل اللبنانية في حوض شرقي المتوسط. يغطي المسح الجديد مساحة 2200 كم<sup>2</sup>. وفي المغرب، وقع المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن في المغرب على اتفاقية استكشافية جديدة مع شركة Chevron Morocco Exploration وذلك لثلاث مناطق استكشافية في المغامرة.

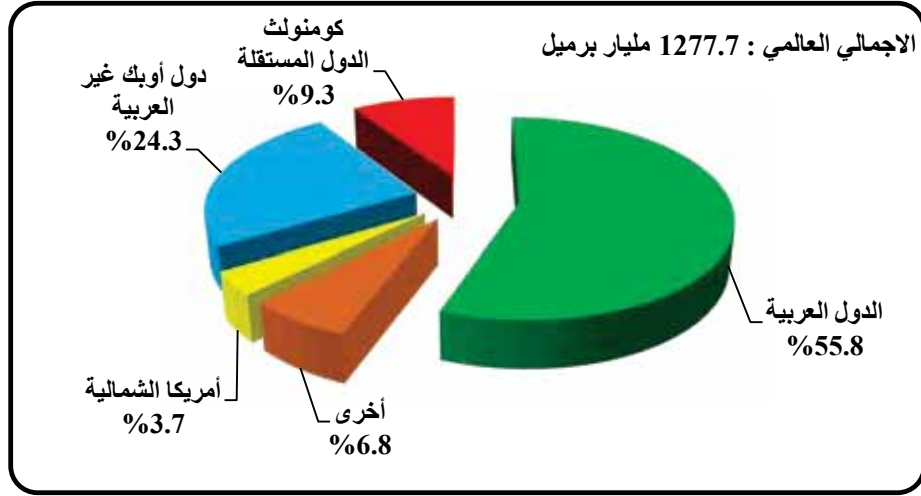
وفي الجزائر، حققت شركة Repsol الإسبانية اكتشافاً كبيراً للغاز جنوب شرق حوض إليزي، وحققت شركة سوناطراك اكتشافاً عملاقاً للنفط في حوض أمقيد مسعود بولاية ورقلة. وفي العراق، حققت شركة DNO International النرويجية اكتشافاً جديداً للنفط، وحققت قطر، اكتشافاً جديداً للغاز يعتبر الأول من نوعه منذ عام 1971، قريباً من حقل الشمال العملاق، ضمن مياه عمقها 70 متراً. وفي الكويت، تم تحقيق اكتشاف جديد للنفط في منطقة كبد غربي البلاد، شمال حقل مناقيش. وفي ليبيا، تم تحقيق اكتشافاً جديداً للنفط والغاز في حوض غدامس، وفي مصر، تحقق 14 اكتشافاً منها 10 اكتشافات للنفط و4 اكتشافات للغاز الطبيعي، وذلك في مناطق الصحراء الغربية وخليج السويس والبحر المتوسط وصعيد مصر. وفي اليمن، تحقق اكتشاف جديد للنفط في القاطع 32 بمحافظة حضرموت. وقد ساهمت عمليات الحفر الاستكشافي في رفع عدد اكتشافات النفط في الدول العربية مجتمعة إلى 36 اكتشافاً، وعدد اكتشافات الغاز إلى 12 اكتشافاً.

## الاحتياطيات

تقدر الاحتياطيات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي في عام 2013 بحوالي 1277.7 مليار برميل، بارتفاع بسيط بلغ 0.9 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2012 التي بلغت حوالي 1266.5 مليار برميل، وذلك بدون احتياطيات النفوط غير التقليدية. وبالنسبة للدول العربية فقد استقرت احتياطياتها المؤكدة من النفط الخام عند مستويات عام 2012 أي 713 مليار برميل.

الجدير بالذكر أن نسبة ما يقارب من 92 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية في عام 2013 تركزت في خمس دول، وهي السعودية التي استحوذت على حصة حوالي 37.2 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 20.0 في المائة، والكويت بنسبة 14.2 في المائة، والإمارات بنسبة 13.7 في المائة، وليبيا بنسبة 6.7 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 55.8 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، الملحق (1/5) والشكل (1).

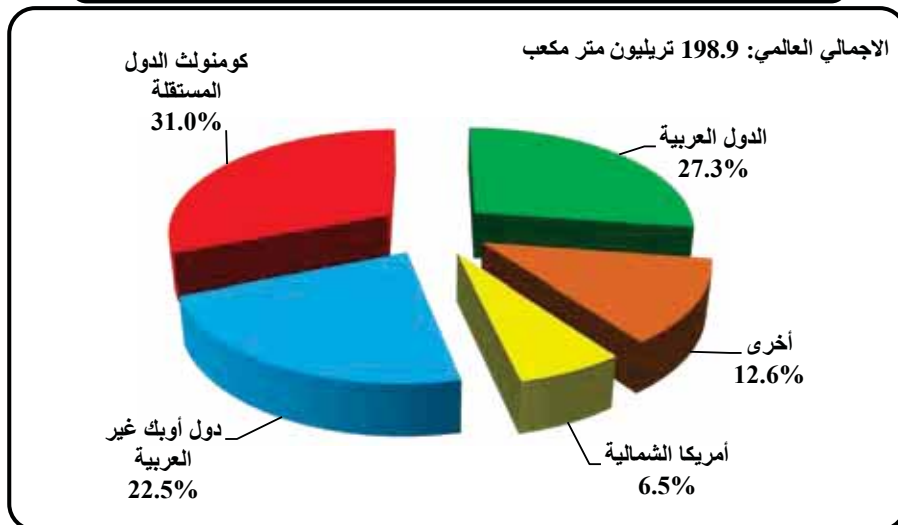
الشكل (1): احتياطات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية (2013)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

أما احتياطات الغاز الطبيعي عالمياً، فقد ارتفعت بواقع 3757 مليار متر مكعب لتصل إلى حوالي 198.9 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2013، أي بارتفاع بلغ 1.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2012. أما فيما يتعلق باحتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية، فقد استقرت عند مستويات عام 2012 والبالغة حوالي 54.4 تريليون متر مكعب لتتخفف مساهمتها قليلاً من إجمالي الاحتياطي العالمي إلى 27.3 في المائة في نهاية عام 2013 مقارنة بنسبة 27.9 في المائة خلال العام السابق. ومن الواضح أن سبب انخفاض مساهمتها يعود لارتفاع تقديرات احتياطي الغاز في بعض دول العالم الأخرى وبخاصة الولايات المتحدة والصين، الملحق (2/5) والشكل (2).

الشكل (2): الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية في (2013)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

كما ارتفعت الاحتياطيات المؤكدة من الفحم الحجري في العالم بواقع 30.6 مليار طن لتبلغ 891.5 مليار طن في عام 2013، أي بزيادة 3.5 في المائة مقارنة بالعام السابق. وتتركز أكبر احتياطيات الفحم في العالم في الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت حصتها 26.6 في المائة، تليها مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق بحصة 25.6 في المائة، ثم الصين بحصة 12.8 في المائة. ولم تحدث في الدول العربية أية تطورات تذكر في مجال استخراج الفحم الذي ينحصر في مصر.

## الإنتاج

وصل معدل الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي<sup>(1)</sup> والنفوط غير التقليدية إلى 90.1 مليون ب/ي خلال عام 2013، بزيادة قدرها 500 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.6 في المائة مقارنة مع عام 2012. وبلغ إنتاج دول أوبك 36 مليون ب/ي، ليحقق نسبة انخفاض قدرها 1.9 في المائة مقارنة بالعام السابق. أما إنتاج مجموعة دول خارج أوبك فقد بلغ 54.1 مليون ب/ي، بزيادة 2.3 في المائة عن عام 2012. وتزايدت كمية الغاز الطبيعي المسوق عالمياً بنحو 2.2 في المائة لتصل إلى حوالي 3.4 تريليون متر مكعب في عام 2012. وفيما يتعلق بمصادر الطاقة الأخرى، فقد ارتفع الإنتاج العالمي من الفحم بنسبة 0.8 في المائة ليصل إلى 3881.4 مليون طن مكافئ نفط في عام 2013. كما ارتفع إنتاج العالم من الطاقة النووية بنسبة 0.9 في المائة ليصل إلى 563.2 مليون طن مكافئ نفط في عام 2013. أما إنتاج الطاقة الكهرومائية فقد ازداد بنسبة 2.9 في المائة ليلبلغ 855.8 مليون طن مكافئ نفط في عام 2013. وارتفع الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى<sup>(2)</sup> بنسبة 16.3 في المائة ليصل إلى 279.3 مليون طن مكافئ نفط في عام 2013.

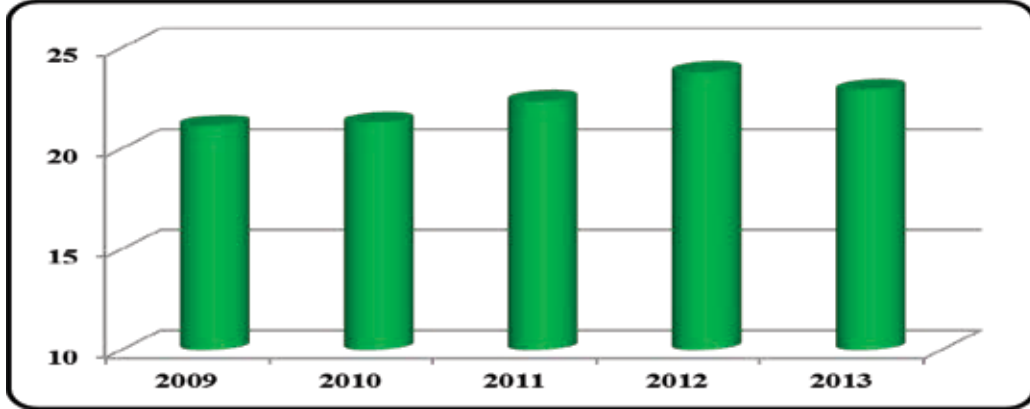
## النفط الخام

بلغ الإنتاج العالمي من النفط الخام حوالي 75.5 مليون برميل/يوم في عام 2013، كما وصل إنتاج الدول العربية مجتمعة إلى حوالي 23 مليون برميل/يوم خلال العام، بانخفاض 3.7 في المائة عن عام 2012. وساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 30.3 في المائة من إجمالي إنتاج النفط الخام العالمي في عام 2013 مقابل 32.3 في المائة في عام 2012، الملحق (3 / 5) والشكل (3).

(1) سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

(2) تشمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية والنفائات.

الشكل (3): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية، (2009-2013)  
(مليون ب/ي)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

وقد كان للتطورات الجيوسياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية أثراً متفاوتة على إنتاج الدول العربية المختلفة. فقد تأثر الإنتاج في كل من سوريا وليبيا واليمن وتونس، حيث انخفض إنتاج سورية إلى 31 ألف ب/ي فقط في عام 2013، أي بنسبة انخفاض 81.8 في المائة، وانخفض إنتاج ليبيا إلى 661 ألف ب/ي، أي بتراجع نسبته 54.5 في المائة، كما انخفض إنتاج اليمن إلى 158.8 ألف ب/ي بانخفاض نسبته 11.8 في المائة، وتونس إلى 62.7 ألف ب/ي أي بمعدل انخفاض 6.1 في المائة بالمقارنة بمستويات العام الماضي. كما شهدت بعض الدول العربية الأخرى انخفاضاً في الإنتاج خلال العام، حيث انخفض إنتاج قطر من 736 ألف ب/ي في عام 2012 إلى 722 ألف ب/ي في عام 2013 أي بنسبة انخفاض 1.9 في المائة، وانخفض إنتاج السعودية قليلاً ليصل إلى 9696 ألف ب/ي أي بمعدل تراجع 0.7 في المائة. وانخفض أيضاً الإنتاج في الكويت إلى 2,924 ألف ب/ي أي بنسبة 1.8 في المائة.

وحققت بقية الدول العربية تزايداً في الإنتاج لأسباب مختلفة، من أهمها ارتفاع أسعار النفط العالمية ونمو الطلب العالمي على النفط، بالإضافة إلى مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية التي تنفذها بعض الدول. فعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفع إنتاج الإمارات العربية بنسبة 3.3 في المائة ليصل إلى 2741 ألف ب/ي في عام 2013، وفي العراق ازداد الإنتاج بنسبة 2.8 في المائة ليبلغ 3024 ألف ب/ي، وفي عمان ازداد الإنتاج بنسبة 3.8 في المائة ليصل إلى 844 ألف ب/ي، (الملحق 3/5).

وفي عام 2012 ارتفع الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي بنسبة 3.2 في المائة ليصل إلى 9.56 مليون ب/ي. كما ارتفع معدل إنتاج سوائل الغاز الطبيعي على مستوى الدول العربية من 3.05 مليون ب/ي عام 2011 إلى 3.22 مليون ب/ي عام 2012.

### الغاز الطبيعي المسوق<sup>(3)</sup>

شهدت سوق الغاز الطبيعي تطورات كبيرة خلال العامين الماضيين، لعل من أهمها تنامي إنتاج الولايات المتحدة من "الغاز الصخري" أو ما يعرف بـ Shale Gas بما كان له عدد من التدايعيات على السوق العالمية للطاقة، فيما لا تزال التدايعيات الكاملة لهذا الأمر محل جدل ونقاش حول التأثيرات المتوقعة للزيادة في مستويات إنتاج الغاز الصخري على سوق الطاقة العالمية، الإطار رقم (1).

#### الإطار رقم (1)

##### تدايعيات إنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة على سوق الطاقة العالمي

أدت ما سميت بـ "ثورة" غاز السجيل أو الغاز الصخري، وإلى درجة أقل نطف السجيل أو النفط الصخري إلى تغييرات جذرية في واقع وآفاق سوق الطاقة الأمريكية وامتدت آثارها لتشمل دول العالم الأخرى بصورة أو بأخرى. وكما هو معروف كان إنتاج الغاز والنفط في الولايات المتحدة يعاني من انخفاض تدريجي بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لمكامنها حيث وصل إنتاج الغاز إلى حده الأدنى (511 مليار متر مكعب) عام 2005. أما إنتاجها من النفط فقد بلغ حده الأدنى (6.8 مليون ب/ي) عام 2008.

وبعد النجاح الذي حققته الولايات المتحدة في تطوير مصادرها من الغاز الصخري، استطاعت إيقاف الاتجاه الانخفاض في إنتاج الغاز ليتخذ منحى تصاعدي منذ عام 2006 ويصل إلى حوالي 681 مليار متر مكعب عام 2012، أي بزيادة حوالي 33 في المائة بالمقارنة مع عام 2005. ونتيجة لتطبيق تقنيات الغاز الصخري على النفط الصخري تمكنت الولايات المتحدة أيضاً، من إيقاف التدهور في إنتاجها النفطي ليبدأ بالارتفاع منذ عام 2009 ويصل إلى 8.9 مليون ب/ي في عام 2012، أي بزيادة 31 في المائة مقارنة بعام 2008.

استطاعت صناعة النفط والغاز غير التقليدية الأمريكية، وبخاصة غاز السجيل ونفط السجيل خلال سنوات قليلة، أن تخطو خطوات كبيرة لتصبح الولايات المتحدة، ومنذ عام 2009، الدولة المنتجة الأكبر للغاز في العالم. لكن الناحية الأكثر أهمية هي أنه وعلى نطاق العالم، تقدر الاحتياطي الواعدة الممكن استخلاصها من مكامن الغاز والنفط العالمية بكميات كبيرة جداً.

وفي ظل طبيعة أسواق الغاز العالمية التي لا تزال ذات طابع إقليمي، فقد أدت الزيادة في إنتاج الغاز الصخري الأمريكي، بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلى انخفاض هائل في أسعار الغاز الأمريكية ليصل سعر الغاز في مركز هنري إلى 2.76 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية عام 2012، والذي يمثل أدنى مستوى للأسعار منذ تسعينات القرن الماضي وانخفاضاً بواقع حوالي 70 في المائة بالمقارنة مع عام 2008. من جهة أخرى، لا تزال مستويات أسعار الغاز في أوروبا عام 2012 تقل قليلاً عن مستويات عام 2008 بينما ارتفعت في اليابان بأكثر من 33 في المائة خلال تلك الفترة.

لقد كان لتقليص واردات الغاز إلى السوق الأمريكية بدرجة كبيرة، بعض التأثير في تجارة الغاز العالمية، بالإضافة إلى إمكانية اعتباره أحد الأسباب وراء الانخفاض الحاصل في تجارة الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2012، واضطرار بعض الدول العربية المصدرة للغاز لتوجيه بعض شحناتها من الغاز المسال التي كانت تستهدف السوق الأمريكية إلى أسواق أخرى.

كما تحتم على بعض الدول العربية وبخاصة المنتجة للنفوط الخفيفة في شمال إفريقيا البحث عن أسواق جديدة للتعويض عن انخفاض صادراتها إلى السوق الأمريكية. أما الآثار على المدى البعيد فإنها تعتمد بالدرجة الأساس على توقيت دخول الولايات المتحدة مجال تصدير الغاز والكميات التي سيتم تصديرها، من جهة، وعلى مدى إمكانية استنساخ التجربة الأمريكية من قبل دول العالم الأخرى في استغلال مصادرها غير التقليدية من النفط والغاز، من جهة أخرى، وبخاصة تلك التي لديها احتياطي كبيرة من تلك المصادر والتي تواجه تحديات وصعوبات كبيرة.

(3) الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

ولكن هناك عدد من الجوانب الاقتصادية بصناعة النفط والغاز غير التقليدية غالباً ما يتم التغاضي عنها أو لم تلق الاهتمام المطلوب مثل مدى إمكانية استمرار استخراج كميات كبيرة من مكامن غاز و النفط السجيل ومدى ديمومة المكامن الجديدة. وفي ظل الأسعار السائدة للغاز والنفط، يعد الجزء الأكبر من آبار غاز السجيل الأمريكية غير مربحة بينما تتركز الأرباح في آبار نفط السجيل التي تعتبر جاذبة ومجدية اقتصادياً.

وفيما يتعلق بالمستقبل، تشير التوقعات إلى أن تلك الصناعة ستواجه تحديات متزايدة على المدى القريب والمتوسط ومنها الحاجة لاستمرار حيازة مساحات جديدة وحفر مزيد من الآبار، خصوصاً وأن آبار غاز و نفط السجيل تعاني من معدلات انخفاض عالية خلال السنة الأولى من عمرها تتراوح ما بين 65 إلى 90 في المائة بالإضافة إلى كفاءة استخلاص متدنية بحدود 7 في المائة لغاز السجيل و 1 - 2 في المائة فقط لنفط السجيل. هذا بالإضافة إلى تحديات عديدة أخرى منها ما له علاقة بمتطلبات البنية التحتية وتكاليف النقل وتصادم التكاليف لإدارة الاعتبارات البيئية مع تنامي العمليات.

ختاماً تجدر الإشارة إلى أنه هناك تفاوت في الآراء وبشكل كبير حول واقع وآفاق صناعة غاز و نفط السجيل بشكل عام، والتي لاتزال حديثة وغير مستقرة، فهناك بعض التقييمات التي لا تخلو من تضخيم، و بالمقابل، يعتقد البعض بأن تلك الظاهرة ما هي إلا "فقاعة" ستفجر في القريب العاجل.

ارتفعت الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي في عام 2012 على المستوى العالمي بحوالي 2.2 في المائة لتصل إلى أكثر من 3.4 تريليون متر مكعب. وشكلت حصة الدول العربية مجتمعة حوالي 17.2 في المائة من الإجمالي العالمي، مقارنة بحوالي 16.9 في المائة في عام 2011. وقد ارتفع إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية من 570.4 مليار متر مكعب في عام 2011 إلى حوالي 594.9 مليار متر مكعب في عام 2012 أي بزيادة بلغت نسبتها 4.3 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الكميات المسوقة في الإمارات بنسبة 3.8 في المائة لتصل إلى 54.3 مليار متر مكعب، والبحرين بنسبة 7.9 في المائة لتصل إلى 13.7 مليار متر مكعب، وفي السعودية بنسبة 7.6 في المائة لتصل إلى 99.3 مليار متر مكعب في عام 2012. وارتفعت في الجزائر بنسبة 3.8 في المائة لتصل إلى 85.7 مليار متر مكعب، وقطر بنسبة 0.7 في المائة لتصل إلى حوالي 204 مليار متر مكعب في عام 2012، والكويت بنسبة 14.8 في المائة لتصل إلى 15.5 مليار متر مكعب، وعمان بنسبة 6.3 في المائة لتصل إلى حوالي 28.7 مليار متر مكعب. وكذلك ارتفعت في ليبيا بنسبة 130.4 في المائة لتصل إلى 18.2 مليار متر مكعب في عام 2012. وفي المقابل انخفضت كميات الغاز المسوقة في مصر بنسبة 4.1 في المائة لتصل إلى 58.8 مليار متر مكعب، وفي تونس بنسبة 3.6 في المائة لتصل إلى 1.9 مليار متر مكعب وفي العراق بنسبة 5.3 في المائة لتصل إلى 8.0 مليار متر مكعب وفي سورية بنسبة 13.9 في المائة لتصل إلى 6.8 مليار متر مكعب، (الملحق 4/5).

#### مصادر الطاقة الأخرى

ارتفع إنتاج العالم من الفحم من حوالي 3862 مليون طن مكافئ نفط عام 2012 إلى حوالي 3881 مليون طن مكافئ نفط عام 2013. وجاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2013 إلى حوالي 1840 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 47.4 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في الدول العربية فلم تحدث تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه الذي ينحصر في منجم المغارة في شبه جزيرة سيناء في جمهورية مصر العربية، فيما تعمل المغرب على إعادة إنتاج الفحم من بعض مناجمها التي كانت قد أغلقتها منذ فترة.



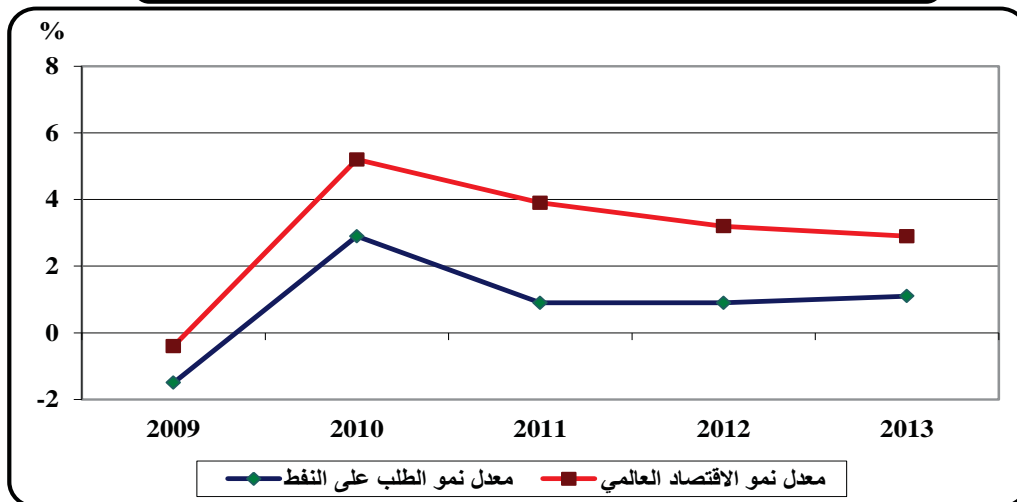
أما فيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 563.2 مليون طن مكافئ نفط في عام 2013 مسجلة ارتفاعاً بنسبة حوالي 0.9 في المائة مقارنة بعام 2012. وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج ما يعادل 855.8 مليون طن مكافئ نفط في عام 2013، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 2.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2012. هذا، وتستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصة مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان.

## الطلب على الطاقة

### الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2013 نحو 12730.4 مليون طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 255.6 مليون برميل مكافئ نفط يومياً)، أي بنسبة زيادة حوالي 2 في المائة بالمقارنة مع عام 2012. استأثرت الدول الصناعية بحصة 43.5 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل نحو 8.1 في المائة للدول المتحولة و 48.4 في المائة لبقية دول العالم. وقد شكل الطلب على النفط حوالي 32.9 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2013، وبلغت حصة الفحم 30.0 في المائة والغاز الطبيعي 23.7 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.7 في المائة، والطاقة النووية 4.4 في المائة، والطاقة المتجددة 2.2 في المائة خلال العام المذكور. ارتفع الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق خلال عام 2013، بواقع مليون ب/ي وبمعدلات نمو تفوق قليلاً العام السابق، بما يعكس استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. إذ أن انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي من 5.2 في المائة خلال عام 2010 إلى 2.9 في المائة خلال عام 2013 صاحبه انخفاض في معدل النمو في الطلب على النفط، من 2.9 في المائة في عام 2010 إلى 1.1 في المائة في عام 2013، الشكل (4).

الشكل (4): معدل نمو الاقتصاد العالمي والطلب العالمي على النفط (2009-2013)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

وقد تباينت مستويات الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية من مجموعة إلى أخرى، فبينما انخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية خلال عام 2013 بنحو 200 ألف ب/ي ليصل إلى 45.8 مليون برميل/يوم، ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 1.2 مليون برميل/يوم، مقارنة بمستويات عام 2012. وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2013، إذ انخفضت حصة البلدان الصناعية من 51.7 في المائة في عام 2012 إلى 50.9 في المائة في عام 2013 بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 48.3 في المائة إلى 49.1 في المائة، الجدول (1).

الجدول (1)  
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2013-2009)

2013 <sup>(1)</sup>	2012	2011	2010	2009	
45.8	46.0	46.5	47.0	46.4	الدول الصناعية مليون ب/ي
0.4-	1.1-	1.1-	1.3	4.1-	الزيادة السنوية (في المائة)
44.1	42.9	41.6	40.3	38.4	دول العالم الأخرى <sup>(2)</sup> مليون ب/ي
2.8	3.1	3.2	4.9	1.9	الزيادة السنوية (في المائة)
89.9	88.9	88.1	87.3	84.8	إجمالي العالم مليون ب/ي
1.1	0.9	0.9	2.9	1.5-	الزيادة السنوية (في المائة)

(1) بيانات تقديرية.

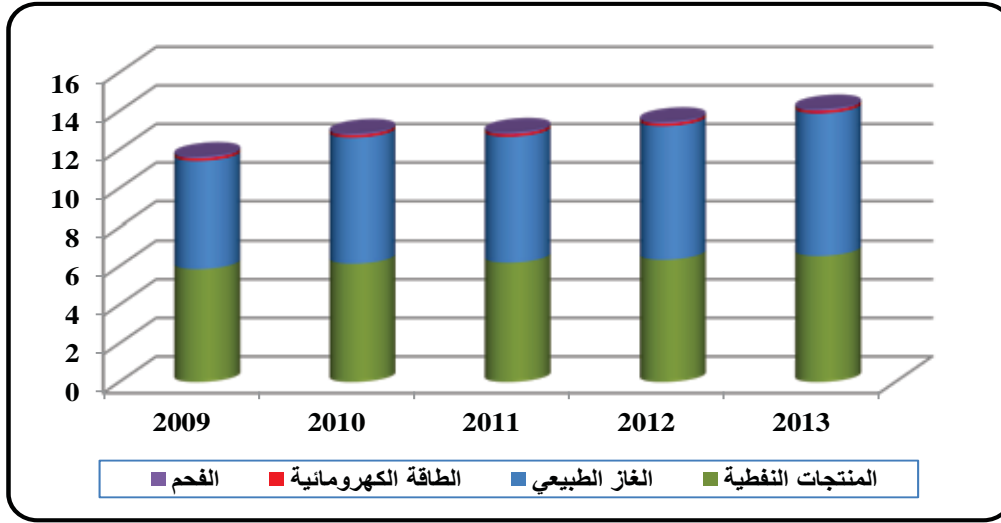
(2) تضم كلا من الدول النامية والدول المتحولة.

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

### الطلب على الطاقة في الدول العربية

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز والنفط كمصدرين رئيسيين لتغطية احتياجات الطاقة فيها حيث يلبين معاً 98.5 في المائة من إجمالي استهلاكها من الطاقة في عام 2013. ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الأول حيث بلغت حصته 52.2 في المائة من إجمالي الاستهلاك يليه النفط بحصة 46.3 في المائة. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى وأهمها الطاقة الكهرومائية والفحم بدور ثانوي ومتناقص بصورة مستمرة، حيث بلغت حصتها معاً حوالي 1.5 في المائة في عام 2013. وقد ارتفع الطلب على الطاقة في الدول العربية في عام 2013 بنسبة 4.9 في المائة ليصل إلى حوالي 14.1 مليون برميل مكافئ نفط يومياً (ب م ن ي) بالمقارنة مع 13.4 مليون ب م ن ي في عام 2012، الملحق (5/5) والشكل (5).

الشكل (5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية  
(مليون ب م ن ي) (2009-2013)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

وجاءت الزيادة في الطلب على الطاقة بصورة رئيسية من ثمان دول عربية هي: السعودية (226 ألف ب م ن ي)، والإمارات العربية المتحدة (111 ألف ب م ن ي)، والجزائر (74 ألف ب م ن ي)، وليبيا (70 ألف ب م ن ي) نظراً للتعافي النسبي بعد الأزمة التي مرت بها البلاد، وقطر (65 ألف ب م ن ي)، ومصر (33 ألف ب م ن ي)، والكويت (22 ألف ب م ن ي)، والعراق (18 ألف ب م ن ي). ويمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 29.5 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2013. وتأتي مصر في المركز الثاني بنسبة 12.8 في المائة، والإمارات في المركز الثالث بنسبة 10.8 في المائة، وقطر بنسبة 10.3 في المائة، والجزائر بنسبة 7.5 في المائة، والعراق بنسبة 5.6 في المائة. ويعزى التباين في استهلاك الطاقة بين الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ومستويات الدخل المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى النمو السكاني المتسارع والموارد المتاحة للدولة من الاحتياطي الهيدروكربونية ودرجة استغلالها. وتلعب كل هذه العوامل دوراً في تطور مستوى استهلاك الطاقة في الدول العربية.

وفي جانب متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية، فقد تزايد بمعدل 4.5 في المائة خلال الفترة (2010-2013) ليرتفع إلى 13.9 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2013 بالمقارنة مع 13.3 ب م ن في عام 2010. ويخفى هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح ما بين أقل من 6 ب م ن في تونس وحوالي 271 ب م ن في قطر.

## المنتجات البترولية

ارتفع استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية بنسبة بلغت حوالي 3.1 في المائة ليصل إلى حوالي 6.5 مليون برميل مكافئ نفط يومياً (ب م ن ي) في عام 2013 مقارنة مع 6.3 مليون ب م ن ي في عام 2012. وبلغت حصة الدول العربية من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية في العالم حوالي 8.4 في المائة في عام 2013، بينما بلغت حصة الدول الصناعية 51.2 في المائة، و34.7 في المائة لبقية الاقتصادات الناشئة و5.6 في المائة للدول المتحولة.

وجاء الجزء الأكبر من الزيادة في حجم الاستهلاك في عام 2013 بشكل أساسي من السعودية التي بلغ حجم الزيادة فيها 103 ألف ب م ن ي، والتي شكلت ما يقارب من 62.8 في المائة من إجمالي الزيادة في الدول العربية في عام 2013، والعراق بزيادة 21 ألف ب م ن ي. هذا بالإضافة إلى زيادات أقل في دول أخرى والتي بلغت 16 ألف ب م ن ي في الجزائر و14 ألف ب م ن ي في الإمارات العربية المتحدة، و11 ألف ب م ن ي في كل من الكويت وليبيا و8 آلاف ب م ن ي في كل من قطر ومصر.

ولانتزال المنتجات البترولية تلعب دوراً هاماً في تلبية متطلبات استهلاك الطاقة في العديد من الدول العربية، ويقدر أن تكون حصة هذه المنتجات البترولية في إجمالي استهلاك الطاقة قد وصلت في عام 2013 إلى النسب التالية: العراق (83 في المائة)، سوريا (63.5 في المائة)، تونس (59 في المائة)، السعودية (55.9 في المائة)، الكويت (51.8 في المائة)، وليبيا (50 في المائة).

ويحتل زيت الغاز/ الديزل المرتبة الأولى من إجمالي استهلاك الدول العربية من المنتجات البترولية، بحصة بلغت حوالي 37 في المائة عام 2013، يليه الغازولين بحصة بلغت حوالي 25.2 في المائة وزيت الوقود بحصة وصلت إلى حوالي 18 في المائة، ما يجعل من المنتجات الرئيسية الثلاث تحتل مجتمعة حوالي 80 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية.

## الغاز الطبيعي

أدى إبتاع العديد من الدول العربية ذات الاستهلاك الملموس من الطاقة سياسة زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي لسد احتياجاتها المتنامية من الطاقة إلى زيادة الأهمية النسبية لهذا المصدر في ميزان الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 2010-2013. فقد وصل حجم استهلاك الغاز الطبيعي إلى 7.4 مليون ب م ن ي في عام 2013 مقابل 6.9 مليون ب م ن ي في عام 2012. وأدى ذلك بدوره إلى زيادة حصته في موازين الطاقة لتصل إلى 52.2 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2013. وضمن الدول المنتجة الرئيسية للغاز استحوذت السعودية، الإمارات، مصر وقطر بصورة مجتمعة على 71.5 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2013.

## الطاقة الكهربائية

تتمتع الدول العربية بإمكانيات محدودة لتوليد الطاقة الكهربائية نظراً لضعف المصادر المائية المتاحة واللازمة لإنشاء محطات الطاقة الكهربائية. لذلك تساهم هذه الطاقة مساهمة محدودة في موازين الطاقة في الدول العربية. حيث توجد بعض الإمكانيات البسيطة لتوليد الطاقة الكهربائية في عدد من الدول العربية، وهي: مصر والعراق والمغرب والسودان وسورية ولبنان والجزائر وتونس. ويقدر حجم استهلاك الطاقة الكهربائية في تلك الدول بحوالي 103 ألف ب م ن ي في عام 2013. وبلغت حصة الطاقة الكهربائية من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية حوالي 0.7 المائة في عام 2013.

## الفحم

تعتبر مساهمة الفحم محدودة جداً في ميزان الطاقة ولعدد قليل من الدول العربية، وهذه الدول هي: مصر، الجزائر، والمغرب، ولبنان. ويقدر إجمالي استهلاك هذه الدول الأربع بحوالي 102 ألف ب م ن ي في عام 2013. وبحصة حوالي 0.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية.

## المخزون

تعتبر حركة المخزون النفطي وبخاصة في الدول الصناعية أحد المؤشرات المؤثرة في سوق النفط وأسعاره، خصوصاً خلال فترات الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط وعملية السحب من المخزون تعني إمدادات نفط إضافية في السوق. فقد شهد عام 2013 ارتفاعاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) لتبلغ 7822 مليون برميل في نهاية عام 2013، مرتفعة بنحو 796 مليون برميل، أي بنسبة 11.3 في المائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في نهاية العام السابق. ويعتبر ذلك نتيجة لزيادة إمدادات النفط العالمية بدرجة أكبر مما تحقق من زيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العام. الجدير بالاهتمام، أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2013 قد بلغت حوالي 55.4 يوم من الاستهلاك وهو مستوى أقل قليلاً من المسجل في العام السابق لكنه لا يزال يعد مرتفعاً عن المتوسط الاعتيادي، الملحق (6/5).

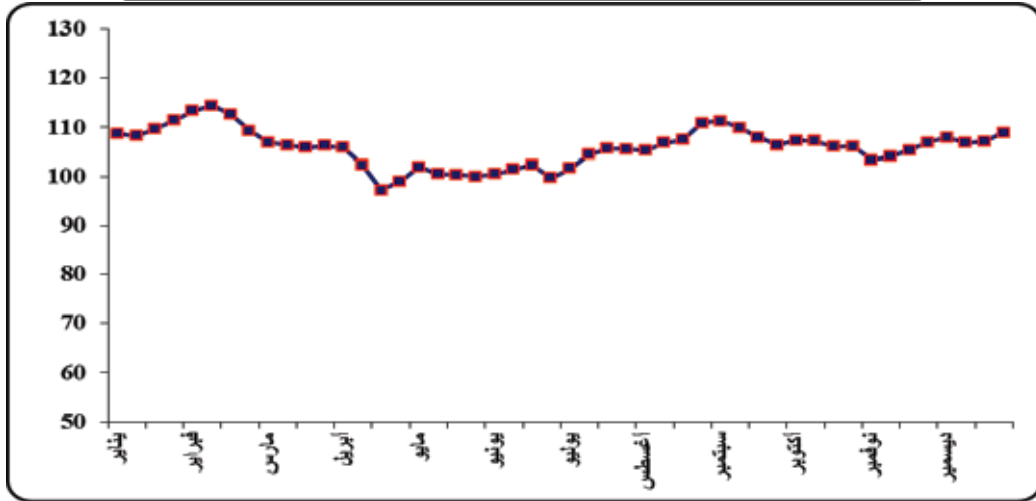
## الأسعار

### أسعار النفط الخام

تميزت سوق النفط العالمية خلال عام 2013 بحالة من التوازن النسبي واستقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك متراوحة ما بين 100.7 إلى 112.8 دولار/ برميل خلال أشهر السنة وبلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك مستوى 105.9 دولار/برميل، بالمقارنة مع 109.5 دولار/برميل في عام 2012، أي بانخفاض 3.6 دولار/برميل، ما يعادل حوالي 3.3 في المائة.

وشهد النصف الأول من العام درجة أعلى نسبياً من التقلبات السعرية لتتراوح خلاله المعدلات الشهرية لسلة أوبك ما بين 100.7 و112.8 دولار/برميل بالمقارنة مع النصف الثاني، الذي تراوحت خلاله الأسعار ما بين حوالي 104.5 و108.7 دولار / برميل. الملحق (7/5) والشكل (6).

الشكل (6): الحركة الأسبوعية لأسعار سلة أوبك، (دولار/ برميل)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

تتحدد مستويات أسعار النفط العالمية عادة، على ضوء جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة، فمنها ما يدفع بالأسعار نحو الصعود وأخرى نحو الانخفاض. وقد اكتسبت عوامل أساسيات السوق بما يعكس مستويات العرض والطلب دوراً أكثر أهمية خلال عام 2013 بالمقارنة مع السنوات القليلة السابقة. ومن العوامل الرئيسية التي أثرت في حركة أسعار النفط خلال العام ما يلي:

- وفرة امدادات النفط العالمية وتوسيع الطاقة الإنتاجية العالمية الناجمة عن النجاح الذي تحقق في استغلال مصادر النفط (والغاز) غير التقليدية في الولايات المتحدة مما أدى الى حدوث زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تفوق مليون برميل/يوم خلال عام 2013، وهذا العامل حد من ارتفاع مستويات الأسعار خلال العام.
- جهود منظمة أوبك وقراراتها الخاصة بالمحافظة على إنتاجها من دون تغيير والتي كان لها دور هام في توازن سوق النفط واستقرارها. كما عملت بعض دول المنظمة فرادى جاهدة للتعويض عن التخفيض الذي حصل في إنتاج بعض الدول المنتجة الأخرى لتفادي نقص الإمدادات في السوق. ويعد ذلك عاملاً حاسماً وراء حالة الاستقرار النسبي التي اتسمت بها السوق خلال العام.

- التطورات الجيوسياسية، وبخاصة في سوريا وليبيا بالإضافة إلى دول منتجة أخرى مثل نيجيريا واندغولا وجنوب السودان نتجت عن تخفيض كبير في الإنتاج، إلا أن وفرة الإمدادات النفطية العالمية حدت من تأثير تلك التطورات في دفع الأسعار نحو الأعلى.
  - المحادثات التي حصلت حول برنامج إيران النووي والحظر النفطي المفروض عليها من قبل الاتحاد الأوروبي والعقوبات المالية من قبل الولايات المتحدة وتخفيف حدة التوترات الجيوسياسية والتي أدت إلى إتجاه الأسعار نحو الانخفاض، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام. وهذا ما أدى بمجمله إلى انخفاض ما يعرف بـ "علاوة الخوف" (Fear Premium) في أسعار النفط خلال العام.
  - التعافي الاقتصادي العالمي، وإن كان بمعدلات لاتزال متواضعة خلال العام، الأمر الذي يؤثر إيجاباً في الطلب العالمي على النفط ويعتبر عاملاً داعماً للأسعار.
  - حركة أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في الأسواق العالمية) مقابل العملات الرئيسية، حيث اعتبر الضعف النسبي لسعر صرف الدولار مقابل اليورو أحد العوامل وراء ارتفاع أسعار النفط أوائل العام.
  - كان للمضاربات دور محدود نسبياً، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة وكفاية الإمدادات النفطية العالمية خلال العام.
  - عوامل موسمية لها علاقة بالطقس، خاصة وأن العام قد بدأ بطقس بارد نسبياً في معظم الدول في نصف الكرة الشمالي والذي كان له تأثير على الأسعار. وهناك إجماع بأن النصف الثاني من العام قد شهد تعافياً في الطلب على النفط على أسس موسمية أيضاً.
- كما شهد عام 2013 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت بتوسع الفروقات، وبدرجة متواضعة نسبياً، بين أسعار النفوط الخفيفة منخفضة المحتوى الكبريتي والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي خلال العام بالمقارنة مع العام السابق. ويمكن أن تعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض المعروض من النفوط الخفيفة في السوق العالمية وبخاصة من ليبيا خلال العام وتأثير ذلك بشكل مباشر على أسعار نفط برنت.
- وانعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال العام على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً خلال العام بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة. فقد انخفض الخام الجزائري بواقع 2.1 دولار/برميل ليصل إلى 109.4 دولار/برميل خلال العام، أي بنسبة انخفاض 1.9 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وانخفض خام التصدير الكويتي بواقع 3.9 دولار/برميل ليصل إلى 105.1 دولار/برميل أي بنسبة انخفاض 3.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2012، ما أدى إلى توسع الفروقات بين الخام الجزائري والكويتي ليصبح 4.3 دولار/برميل خلال العام بالمقارنة مع 2.5 دولار/برميل خلال العام السابق.
- وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد تراجع الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة (3.4 في المائة) ليلبغ 106.5 دولار/برميل، وخام موربان الإماراتي بنسبة (3.1 في المائة) ليصل 108.3 دولار/برميل، وخام السدرة الليبي بنسبة

(2.9 في المائة) ليصل إلى 108.6 دولار/ برميل، و الخام البحري القطري و البصرة العراقي بنسبة (3.6 في المائة) (4.0 في المائة) ليصلا إلى 105.4 و 103.7 دولار/برميل تباعا خلال العام، الجدول (2).

الجدول (2)  
أسعار بعض النفوط العربية (2013-2012)  
(دولار / برميل)

الانخفاض في عام 2013 (في المائة)	متوسط 2013	2013				متوسط 2012	أنواع الخامات
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
3.4-	<b>106.5</b>	106.7	107.5	101.3	110.7	<b>110.3</b>	العربي الخفيف السعودي
3.1-	<b>108.3</b>	110.2	108.6	103.3	110.9	<b>111.8</b>	خام مريان الإماراتي
1.9-	<b>109.4</b>	111.0	110.8	102.6	113.4	<b>111.5</b>	خليط الصحراء الجزائري
3.6-	<b>105.1</b>	106.1	105.9	100.0	108.4	<b>109.0</b>	خام التصدير الكويتي
2.9-	<b>108.6</b>	108.9	110.2	102.6	112.6	<b>111.9</b>	السدره الليبي
4.0-	<b>103.7</b>	103.5	105.3	98.4	107.4	<b>108.0</b>	البصرة العراقي
3.6-	<b>105.4</b>	106.7	106.1	100.7	108.1	<b>109.3</b>	البحري القطري
2.0-	<b>105.3</b>	106.1	107.3	99.7	108.2	<b>107.5</b>	خليط السويس المصري
3.6-	<b>105.5</b>	106.9	106.2	100.8	108.2	<b>109.4</b>	عُمان

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2013، OPEC Bulletin, Various Issues

ويتضح أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ حوالي 3.6 دولار للبرميل يزيد قليلاً عن الانخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2000 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، حيث انخفض سعر برميل النفط بالأسعار الحقيقية بنحو 3.5 دولار/برميل خلال عام 2013 أي بنسبة أقل من 4 في المائة ليصل متوسطها إلى حوالي 86.3 دولار/برميل في عام 2013 ، الملحق (8/5).

### الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

طراً انخفاض على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وينسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. وفيما يخص تطور أسعار المنتجات النفطية في الدول العربية، فقد حافظت على المستويات التي كانت سائدة لأسعار المنتجات البترولية في أسواقها المحلية في عام 2012 في معظم الدول العربية باستثناء المملكة الأردنية الهاشمية التي تعمل على مراجعة قائمة أسعار المنتجات البترولية في السوق المحلية بصورة منتظمة.

وقد بلغ معدل سعر الغازولين في خليج المكسيك 129.7 دولار/ برميل في عام 2013، أي بانخفاض 3.9 دولار/ برميل، بانخفاض نسبته 2.9 في المائة مقارنة بمعدلات السعر لعام 2012. وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر خلال العام 122.8 دولار/برميل، بانخفاض 3.8 دولار/برميل، يمثل 3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وفي سوق روتردام وصل معدل السعر خلال العام إلى 122.7 دولار/برميل، بانخفاض 4.6 دولار/ برميل، تمثل تراجع



بنسبة 3.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2012. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 119.3 دولار/برميل خلال عام 2013، بانخفاض 4.2 دولار/برميل، والذي يمثل حوالي 3.4 في المائة مقارنة بأسعار عام 2012. وبالتالي، فقد حققت السوق الأمريكية أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال عام 2013، تلتها سوق البحر المتوسط ثم سوق روتردام وأخيراً سوق سنغافورة التي حققت أدنى الأسعار.

ويتضح بأن الأسعار النهائية للغازولين في السوق الأمريكية هي الأقل من بين الدول الصناعية بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ بلغت هذه الضرائب في شهر أكتوبر 2013 حوالي 12.5 في المائة من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 31.8 في المائة في كندا، 39.7 في المائة في اليابان، و50.3 في المائة في أسبانيا، وأكثر من 57 في المائة في بعض الدول الأوروبية الأخرى (ألمانيا 57.8 في المائة، وبريطانيا 60.7 في المائة، وفرنسا 57.6 في المائة، و60.2 في المائة في إيطاليا) خلال الفترة نفسها.

وفاقت مستويات أسعار زيت الغاز خلال عام 2013 في كل من سوق روتردام وسنغافورة أسعار كل من الغازولين وزيت الوقود، ويعود ذلك إلى الطلب المستمر على المنتج صيفاً وشتاءً، وخصوصاً في قطاع المواصلات وقطاع التدفئة والتبريد وتوليد الكهرباء في بعض الدول كالصين. وقد استأثرت سوق سنغافورة بأعلى الأسعار لتصل إلى 124.8 دولار/برميل خلال عام 2013 بنسبة انخفاض 3.2 في المائة مقارنة بمعدل عام 2012، و سوق روتردام بمعدل سعر 124 دولار/برميل بنسبة انخفاض 5.1 في المائة، ثم السوق الأمريكية بمعدل سعر 121.8 دولار/برميل بنسبة انخفاض 3.3 في المائة. وأخيراً سوق البحر المتوسط بأدنى الأسعار بواقع 113.1 دولار/برميل خلال عام 2013 وبنسبة انخفاض 0.1 في المائة مقارنة بالعام السابق.

انخفضت أسعار زيت الوقود خلال عام 2013 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في سوق سنغافورة إلى 97.6 دولار/برميل، بانخفاض 7.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2012، وفي السوق الأمريكية إلى 99.7 دولار/برميل، بانخفاض 5.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 95.9 دولار/برميل في سوق روتردام، بانخفاض 8.7 في المائة بالمقارنة مع عام 2012. أما في سوق البحر المتوسط، فقد وصل السعر إلى 97.2 دولار/برميل خلال العام، بانخفاض 6.4 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

### أسعار الشحن

استمرت أسعار شحن النفط الخام لكافة الاتجاهات في الانخفاض مقارنة بالمستويات التي وصلت لها خلال عام 2012 لأسباب أهمها استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى ما شهدته بعض دول خارج أوبك بخاصة الولايات المتحدة من زيادة في إنتاجها المحلي من النفط وما يعني ذلك من انخفاض لوارداتها النفطية وبالتالي انخفاض في الطلب على الناقلات بالتزامن مع زيادة في طاقة أسطول الناقلات في العالم بحدود 25 في المائة ما بين عامي 2008 و2012 ما نتج عن اختلال الموازنة ما بين العرض والطلب على الناقلات.

بلغ معدل سعر الشحن خلال عام 2013 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) 41 نقطة على المقياس العالمي (World Scale-WS)<sup>(4)</sup>، بانخفاض 7 نقاط مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2012. أما بالنسبة لمعدل أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الخليج العربي إلى الغرب (للناقلات بحمولة 270-285 ألف طن ساكن) فقد وصل خلال عام 2013 إلى 26 نقطة على المقياس العالمي، وبانخفاض مقداره 7 نقاط، مقارنة بمعدل عام 2012. كما طرأ تراجع أيضاً بالنسبة لأسعار الشحن ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط والناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن) حيث وصل معدلها خلال عام 2013 إلى 80 نقطة على المقياس العالمي، وبانخفاض 8 نقاط، مقارنة بمعدل عام 2012.

يذكر أن أسعار الشحن من الشرق الأوسط ولكافة الاتجاهات استهلت عام 2013 بالانخفاض بالمقارنة مع نهاية عام 2012 لأسباب من أهمها الزيادة التي طرأت على معدلات المقياس العالمي المرجعية لأسعار الشحن والنافذة لعام 2013. هذا بالإضافة إلى وفرة المعروض من الناقلات وتحسن ظروف الطقس وضعف الطلب على النقل.

### أسعار الغاز الطبيعي

شهد عام 2013 تفاوتاً في حركة أسعار الغاز الطبيعي، سواء المنقول بواسطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال، في الأسواق الرئيسية العالمية. فقد ارتفع معدل سعر الغاز في مركز أو سوق هنري (Henry Hub) في الولايات المتحدة بحدود 32 في المائة ليصل إلى 3.7 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. كما ارتفع سعر الغاز المنقول عبر الأنابيب في كندا بنسبة 26 في المائة ليصل إلى 2.9 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي المملكة المتحدة ارتفع السعر في سوق (NBP) بنسبة 11 في المائة ليصل إلى 10.6 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. وارتفع سعر الغاز الطبيعي المسال الواصل إلى كوريا بنسبة 1.4 في المائة ليصل إلى 14.7 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. بالمقابل انخفض سعر الغاز في ألمانيا بنسبة حوالي 2.7 في المائة ليصل إلى 10.7 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي اليابان انخفض سعر الغاز الطبيعي المسال واصل اليابان بنسبة 3 في المائة ليصل إلى 16.2 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول (3).

#### الجدول (3)

أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة، 2009-2013

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

الغاز الطبيعي المسال	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب					2009
	كوريا	اليابان	كندا	الولايات المتحدة	بريطانيا	
9.6	9.0	3.4	3.9	4.9	8.5	2009
10.1	10.9	3.7	4.4	6.6	8.0	2010
12.5	14.7	3.5	4.0	9.0	10.6	2011
14.5	16.7	2.3	2.8	9.5	11.0	2012
14.7	16.2	2.9	3.7	10.6	10.7	2013

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، 2014.

(4) المقياس العالمي (World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1 في المائة من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه (المكان) في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم.

## صادرات النفط والغاز الطبيعي

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 56.5 مليون ب/ي في عام 2013، مرتفعة بحوالي 1.2 مليون ب/ي أي بنسبة حوالي 2.2 في المائة مقارنة بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط بحصة 26.3 مليون ب/ي من إجمالي تلك الصادرات تلتها بلدان الاتحاد السوفيتي السابق بحصة حوالي 9 مليون ب/ي، ثم منطقة أمريكا الشمالية بحصة 7.9 مليون ب/ي. وعلى مستوى الدول العربية، شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 35.4 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 20 مليون ب/ي في عام 2013، بانخفاض في كمية الصادرات بلغ حوالي 2.4 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2012، الجدول (4).

الجدول (4)  
الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق (2012-2013)  
(مليون برميل في اليوم)

2013 (*)	2012	
7.9	7.1	أمريكا الشمالية
3.7	3.8	أمريكا اللاتينية
2.4	2.2	الدول الأوروبية
9.0	8.6	الاتحاد السوفيتي السابق
26.3	26.9	الشرق الأوسط وأفريقيا
6.7	6.4	دول آسيا والمحيط الهادي
0.5	0.3	بقية دول العالم
<b>56.5</b>	<b>55.3</b>	<b>الإجمالي العالمي</b>
<b>20.0</b>	<b>20.5</b>	<b>الدول العربية</b>
<b>35.4</b>	<b>37</b>	<b>حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي ( في المائة )</b>

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، 2013 و 2014.  
(\* ) أرقام تقديرية.

والجدير بالذكر أن خمس دول عربية وهي الإمارات و الجزائر والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على أكثر من 85 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2013. أما فيما يتعلق بوجهة الصادرات النفطية من الدول العربية، متمثلة في مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى بقية بلدان العالم خلال عام 2013 فقد استأثرت السوق الآسيوية على حوالي 70 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العربية، وعلى رأسها الصين والهند واليابان بنسبة 15.6 في المائة و11.9 في المائة و15.1 في المائة على التوالي، ودول آسيوية أخرى بنسبة 22.0 في المائة وقد استحوذت السوق الأوروبية على حوالي 16.5 في المائة وأمريكا الشمالية بحصة حوالي 11.0 في المائة، الجدول (5).

الجدول (5)  
وجهة الصادرات النفطية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحسب المناطق  
(2013)

الكمية (مليون ب/ي)	الحصة (في المائة)	
2.4	11	أمريكا الشمالية
0.2	0.9	أمريكا اللاتينية
3.6	16.5	الدول الأوروبية
15.3	70.2	آسيا ومنها:
3.4	15.6	- الصين
2.6	11.9	- الهند
3.3	15.1	- اليابان
1.1	5.0	- سنغافورة
4.8	22.0	- بلدان آسيوية أخرى
0.3	1.4	أفريقيا
21.8	100.0	الإجمالي

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليم، 2014.

حافظ إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) خلال عام 2013 على مستويات مقاربة لتلك المسجلة في العام السابق، مرتفعاً بحدود 0.2 في المائة ليبلغ 1035.9 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 1033.4 مليار متر مكعب في عام 2012. فقد ارتفعت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 0.7 في المائة لتصل إلى 710.6 مليار متر مكعب في عام 2012، مشكلة حصة 68.6 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2013 مقارنة بحصة 68.3 في المائة في عام 2012. بالمقابل انخفضت صادرات الغاز الطبيعي المسيل بواسطة الناقلات بنسبة 0.8 في المائة لتبلغ 325.3 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 31.4 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2013 مقارنة بحصة 31.7 في المائة خلال العام السابق.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) إلى الأسواق العالمية انخفاضاً طفيفاً في مستوياتها خلال عام 2013 لتصل إلى حوالي 206.0 مليار متر مكعب مقابل 214.4 مليار متر مكعب في عام 2012، أي بنسبة انخفاض 0.4 في المائة مستحوذة على نسبة 19.9 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغت صادراتها حوالي 125.5 مليار متر مكعب أي ما نسبته 60.9 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية في عام 2013، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها حوالي 43 مليار متر مكعب بحصة بلغت 20.8 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية، ثم عمان بحصة 5.6 في المائة، واليمن بحصة 4.7 في المائة، والإمارات بحصة 3.6 في المائة وليبيا بحصة 2.5 في المائة، وأخيراً مصر بحصة حوالي 1.9 في المائة.

وقد انخفضت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 61.1 مليار متر مكعب عام 2012 إلى 53.3 مليار متر مكعب عام 2013، مشكلة ما نسبته حوالي 25.9 في المائة من إجمالي الصادرات العربية ونسبة 7.5 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. كما انخفضت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي

المسيل على ظهر الناقلات من 153.3 مليار متر مكعب في عام 2012 إلى 152.7 مليار متر مكعب عام 2013 مشكلة بذلك ما نسبته 74.1 من إجمالي صادرات الغاز للدول العربية ونحو 46.7 في المائة صادرات الغاز المسيل العالمية لعام 2013، الجدول (6).

الجدول (6)  
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه، (2012 – 2013)  
(مليار متر مكعب)

	2013			2012		
	الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب	الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب
الجزائر	42.9	14.9	28.0	50.1	15.3	34.8
عمان	11.5	11.5	0.0	11.2	11.2	0.0
ليبيا	5.2	0.0	5.2	6.5	-	6.5
مصر	3.9	3.7	0.2	7.3	6.7	0.6
قطر	125.5	105.6	19.9	124.6	105.4	19.2
الإمارات العربية	7.4	7.4	0.0	7.6	7.6	0.0
اليمن	9.6	9.6	0.0	7.1	7.1	0.0
إجمالي الدول العربية	206.0	152.7	53.3	214.4	153.3	61.1
الإجمالي العالمي	1035.9	325.3	710.6	1033.4	327.9	705.5
حصة الدول العربية من الإجمالي ( في المائة )	19.9	46.9	7.5	20.7	46.7	8.7

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليم 2013، 2014.

وقد استأثرت الجزائر على الجزء الأكبر وبنحو 52.5 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. من جهة أخرى، تشكل صادرات قطر الجزء الأكبر وبنسبة حوالي 69 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل المصدر على متن الناقلات.

وفيما يتعلق بوجهة صادرات الغاز الطبيعي، تعتبر أوروبا الوجهة لكامل صادرات شمال أفريقيا من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. وتقتصر صادرات قطر عبر الأنابيب على دول المنطقة القريبة المشمولة بمشروع دولفين<sup>(5)</sup>. كما تقتصر الصادرات المصرية عبر الأنابيب على خط الغاز العربي بشكل رئيسي والتي انخفضت بشكل كبير بسبب الظروف التي تمر بها دول المنطقة. وفيما يخص وجهة صادرات الغاز الطبيعي المسيل، غطت صادرات قطر معظم أسواق العالم لتشمل أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط. واتجهت صادرات الجزائر إلى أوروبا بالإضافة إلى كميات متواضعة إلى آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. كما شملت وجهة صادرات مصر بالإضافة إلى الدول الآسيوية أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. أما بالنسبة لصادرات كل من عمان والإمارات واليمن من الغاز الطبيعي المسيل فقد تركزت، بشكل رئيسي، في منطقة آسيا والمحيط الهادي بالإضافة إلى كميات قليلة نسبياً اتجهت إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، الجدول (7).

(5) مشروع دولفين للغاز هو مبادرة استراتيجية في مجال الطاقة تتضمن إنتاج ومعالجة الغاز الطبيعي من حقل غاز الشمال البحري في قطر ومن ثم تصديره عبر الأنابيب الممتدة تحت سطح البحر إلى كل من الإمارات وعمان.

الجدول (7)

اتجاه صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه، عام 2013

(مليار متر مكعب)

من / إلى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	الشرق الأوسط	أفريقيا	الإجمالي
الجزائر	38.2	0	0.1	1.3	0.1	3.2	42.9
عمان	0.2	0	0	11.4	0	0	11.5
ليبيا	5.2	0	0	0	0	0	5.2
مصر	0.4	0	0.2	2.9	0.4	0	3.9
قطر	23.4	2.6	1.3	75.0	23.2	0	125.5
الإمارات العربية	0	0	0	7.4	0	0	7.4
اليمن	0.2	0.8	0.4	8.2	0	0	9.6
الدول العربية	67.6	3.4	2.0	106.2	23.7	3.2	206.0

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليم، 2014.

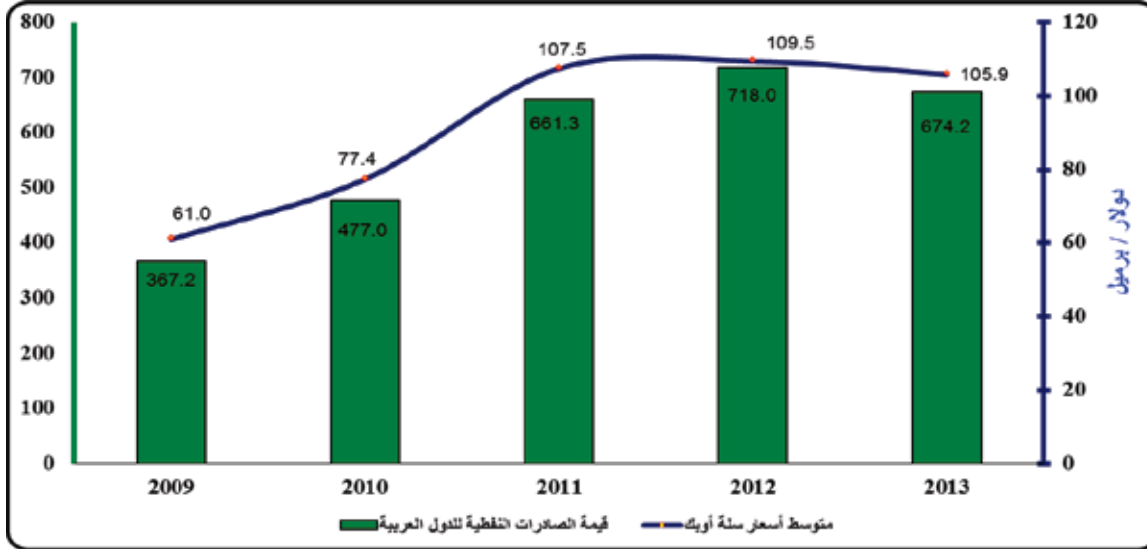
قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية<sup>(6)</sup>

بشكل عام، تلعب منتجات النفط والغاز دوراً أساسياً في تطوير اقتصادات الدول العربية النفطية وغير النفطية، وذلك كونها منتجات تستخدم كمصدر للطاقة للاستهلاك ولتمهيد السبيل لبناء قاعدة صناعية متطورة في قطاع الصناعات اللاحقة، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً للعائدات التي يتم إنفاقها على التنمية.

وقد انعكست معدلات أسعار النفط خلال عام 2013 على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها. ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية المقدره للدول العربية للفترة (2009-2013) تعطي صورة أوضح للأثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة. ومن خلال تتبع انعكاس التطورات الأخيرة في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 674 مليار دولار في عام 2013 بالمقارنة مع 718 مليار دولار في عام 2012، أي بانخفاض 44 مليار دولار، ما يعادل 6 في المائة، نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى 105.9 دولار/برميل في عام 2013 بعد أن كانت 109.5 دولار/برميل في العام السابق، الشكل (7).

<sup>(6)</sup> تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي :  
تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة ، وبضرب المعدل السنوي للسعر في حجم الصادرات النفطية السنوية تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

الشكل (7): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية (2009-2013)



وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد انخفضت قيمة الصادرات في جميع الدول العربية خلال العام باستثناء الإمارات العربية التي شهدت ارتفاعاً طفيفاً في قيمة صادراتها بنسبة 0.9 في المائة نتيجة لارتفاع إنتاجها من النفط خلال العام بمعدل 3.3 في المائة مقارنة بالعام السابق 2012، وقد تباينت نسبة الانخفاض من بلد لآخر. وتتصدر ليبيا الدول التي شهدت انخفاضاً في قيمة صادرات النفط بنسبة انخفاض بلغت 33.7 في المائة نتيجة لغلق موانئ التصدير بسبب الظروف التي تمر بها، تليها عُمان بنسبة 32.8 في المائة، واليمن بنسبة 23.8 في المائة، والجزائر بنسبة انخفاض بلغت 14 في المائة، ويعود ذلك إلى ما شهدته تلك الدول من انخفاض في أسعار نفوطها ذات النوعية الخفيفة. وانخفضت قيمة صادرات قطر بنسبة 13.6 في المائة نتيجة للانخفاض في الإنتاج، وتراوحت نسبة الانخفاض في بقية الدول الأخرى ما بين 0.7 في المائة البحرين إلى 3.7 في المائة في السعودية.

يذكر أن قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2000 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد انخفضت من 589 مليار دولار في عام 2012 إلى 553 مليار دولار في عام 2013، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 6.1 في المائة، الملحق (9/5).